تطْرِيزُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

علىٰ

الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد

للعَلَّامة أَحْمَد بْن عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ وَجِيهِ الدِّينِ الدِّهْلَوِيُّ

رَحِمَهُ اللهُ تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

الشيخ لم يراجع التفريع

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمْدُ لله رَبِّنَا، وأشْهَدُ أن لَا إلـهَ إلَّا اللهُ وحْدَه لا شَريكَ لَه، وأَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عَبدُه ورسُولُه.

أمَّا بَعْدُ..

فَهذَا هُوَ (**الدَّرْسُ الْعَاشِر**) مِن بَرنامَجِ (**الدَّرْسِ الْوَاحِدِ التَّاسِعِ**)، وَالْكِتابُ المقْرُوءُ فيهِ هُوَ كِتَابُ (**الْإِرْشَادِ**) للعلَّامة وليِّ الله الدِّهْلَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ ، وقَبلَ الشُّروعِ في إقرائِه لا بُدَّ مِن ذِكرِ مُقدِّمتَينِ اثنَتَينِ:

المقدِّمةُ الأولَىٰ: التَّعريفُ بالمصنِّفِ، وتَنتَظِمُ في ثلاثةِ مَقاصِدَ:

المَقْصَدُ الأوَّلُ: جَرُّ نَسبِه، هُوَ الشَّيخُ العَلَّامة أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ وَجِيهِ الدِّينِ العُمَرِيُّ الْحَنَفِيُّ الدِّهْلَوِيُّ، يُكْنَى بِأبي مُحَمَّد، وَيُلَقَّبُ بـ(وليِّ الله)، وقد غلَبَ عليه لَقَبُهُ حتَّى أَنْسَى النَّاسَ اسمَهُ، وهُوَ يُذْكَرُ باسمِ (وَلِيِّ اللهِ الدِّهْلَوِيِّ.)

المقصَدُ الثَّاني: تاريخُ مَولِدِه، وُلِدَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ (١١١٤)..

المقصَدُ الثَّالثُ: تاريخُ وفاتِه، تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ (١١٧٦)، وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً.

المقدِّمةُ الثَّانيةُ: التَّعريفُ بالمصنَّفِ، وتَنتَظِمُ في ثَلاثةِ مَقاصِدَ أيضًا:

المقصَدُ الأوَّلُ: تَحقيقُ عُنوانِه: اسْمُ هذَا الْكِتَابِ «الإرْشَادُ إِلَى مُهِمَّاتِ عِلمِ الإسْنَادِ»؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَه بهذَا الاسْمِ فِي مُقَدِّمَتِهِ إِذْ قَالَ: (هذِهِ رِسَالَةٌ مُسَمَّاةٌ بِالإرْشَادِ إِلَى مُهِمَّاتِ عِلمِ الإسْنَادِ).

المقصَدُ الثَّاني: بَيانُ مَوضُوعِه، ذَكَرَ المصَنِّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ غَرَض هذهِ الرِّسالَة، هُوَ ذِكْرُ الطُّرقِ الَّتي مِنْهَا وصَلَتْ إِليهِ أَحَاديثُ النَّبِيِّ ﷺ.

المقصَدُ الثَّالِثُ: تَوْضِيحُ مَنهجِهِ، سَلَكَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى نَهْجًا بَديعًا مُخترَعًا في كيْفيَّة رَفْعِ الأَسانيدِ إِلى المصُنَّفاتِ إِذِ ابتدأَ بِذِكْرِ مَشَايخِهِ الَّذينَ روَى عَنهُمْ، رَافِعًا أَسانيدَهُم إِلى سَبْعَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي المشْهورِينَ مِنَ المُسْنِدِين، ثُمَّ لَمَّا وَصَل أَسَانيدَ شُيُوخِهِ إِلَيْهِم؛ رَفَعَ أَسَانيدَ هؤُلاءِ إِلى طَبقَةٍ فَوقَهُم تَنتَهي إِلى (الْجَلَالِ السُّيوطِيِّ)، وَ(زَكريَّا الأنصَاري) وهذِهِ الطَّبقة، ثمَّ رفعَ أسانيدَ هذِهِ الطَّبقةِ إِلى ثَلاثَةٍ مِنَ الحُفَّاظ هم (الْحَجَّارُ)، وَ(ابنُ البُخَارِيِّ)، وَ(الدِّمْيَاطِيُّ)، ثمَّ أسنَدَ الكُتُبَ من طَرِيقِ هؤلاءِ الثَّلاثَة.

وَهذَا الثَّبَتُ مَعَ وَجَازتِهِ فَإِنَّه مِنْ أحسَنِ ما صَنَّفَهُ المتَأَخِّرون، وَإِنْ لَمْ يَخْلُ من أغْلَاطٍ لَكِنَّهُ مِنْ أَحْسَنِهَا.

ومعرِفَةُ الْأَسَانيدِ عندَ المتَأَخِّرينَ يَغْلُبُ عليهَا الغَلَط؛ لِقلَّةِ التَّحقِيقِ فِيهِم، وَلَا أَدَلَّ على ذلك من رِوَايتِهِم

عَمَّنْ لَا يُرْوَى عنه كَالْجَنِّ وَغيرِهَا، فَشَاعتْ أُمورٌ باطِلةٌ في صِناعةِ الإسْنادِ عندهُم أَضْعَفَت هذَا العِلـم، ولا يَزَالُ الأمرُ كذلِك إلى اليَوْم، بلْ إنَّ الأمْرَ يَسْتَفْحِلُ شِدَّةً؛ لِأنَّه دخَل البيْتَ منْ ليسَ مِن أهْلِهِ، وَصَار الكَـلَامُ فيهِ حِمًى مُسْتبَاحًا وصَارت صِناعَة الرِّوايَة مَرْتعًا واسِعًا لِأهل الفخْرِ والْمكَابرَة، **والرِّوايـةُ إنـما تُحْمَـدُ لأجـلِ إيصَالها إلى الدِّرَايَةِ، وأمَّا رِوَايةٌ خِلْوٌ منْ فَهْمٍ ودِرَايَةٍ؛ فَهيَ قَليلةُ النَّفعِ.**

وَلا ينبغِي أنْ يُضَيِّعَ طَالبُ العلْم وَقتَهُ فِيهَا، بلْ يَأْخذُ منهَا قَدْرًا يَصْلُحُ لَهُ، ويجعَلُ أكثَـرَ اهتِمَامـهِ هُـوَ في تَحْصِيلِ العلْمِ الَّذِي يَنْفعُهُ مِنَ الفَهْمِ والدِّرايَةِ.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

وَبِهِ نستعينُ وعليهِ أتوَكَّلُ

الحمْدُ لله الَّذي خَصَّ هذِه الأمَّة المرْحُومَةَ بفضِيلَةٍ عَظِيمَةٍ هِيَ حفْظُ الإسْنادِ، وَأمدَّ مَنْ شَاءَ منهُ بعُلُوِّهِ وَسِعَةِ طُرقِهِ، وما أَعظَمَ منْ إمدَادٍ، والصَّلَاةُ والسَّلام على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ المبْعُوثِ مِن الله هَادِيًا وَإمَامًا، وَعَلى آلِهِ وصَحبِهِ وحَمَلَةِ دينِه الحَائزِينَ منَ السَّعادَةِ سِهَامًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فَيقُولُ خَادِمُ حَديثِ النَّبِيِّ ﷺ، المفْتقِرُ إلى رَحْمةِ رَبِّه الكَريمِ، أَحْمَدُ المعْروفُ بِـ(وَليِّ الله بنِ عَبدِ الرَّحيمِ الدِّهْلَوِيِّ) - أَحْسَنَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ وَإلى مشَايخِهِ وَأبَوَيهِ -:

هذِهِ رِسَالَةٌ مُسَمَّاةٌ بِـ«الْإِرْشَادُ إِلَى مُهِمَّاتِ عِلْمِ الْإِسْنَادِ»، حَدَانِي عَلى تَأْلِيفِهَا احْتِيَاجُ أهلِ العَصْرِ إِلى مِثْلِها، فَإِنَّ هذَا العِلمَ صارَ في عَصْرنَا نَسْيًا مَنْسِيًّا، وَكادَ أهلُ العَصرِ لِجَهْلِهم بِفَضلِهِ يَتَّخِذُونَه سِخْرِيًّا، رَتَّبتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَفُصُولٍ:

المقَدِّمَة

كُلُّ شيءٍ تعلَّقَ به عِلمُك منْ جِهَةِ إِخْبَار غيرِك عَنهُ لَا بُدَّ بيْنَكَ وَبينَه طَرِيقٌ، إمَّا مُخْبِرٌ وَاحِدٌ أوْ أكْثَر مِن وَاحِدٍ، وَلَا بُدَّ لكُلِّ واحِدٍ مِن وجْهٍ في تَحمُّلِ الخَبرِ عَنْ صَاحِبِهِ مِن سَمَاعٍ أَوْ عرْضٍ أَو كِتَابةٍ وَنحوِ ذَلك.

فَمتَى بَيَّنْتَ الطَّرِيقَ وَوَجهَ التَّحمُّلِ فقَد أسْنَدْتَ، ومتَى تركْتَ البيَانَ فقَد أغفَلْتَ، وَغَرَضُنَا في هذِه الرِّسالةِ ذِكْرُ الطُّرق الَّتي منها وصَلَتْ إلينَا أَحادِيثَ النَّبِي ﷺ، وفائِدَة حِفظِ الإسْنَادِ بَقَاءُ الشَّريعَةِ المحَمَّدِيَّة عَلَى صَاحِبهَا الصَّلَاة والتَّسْليماتُ، المشْتَملَةِ عَلى سَعادَة الدَّارَين، وَذلِك ظَاهِرٌ لِمَنْ تأمَّل؛ فَإِنَّا لَم نُشَاهِدِ النَّبيَّ ﷺ ولَم نَسْمَعْ مِنه بِلَا وَاسِطَةٍ، وَلم تَصِل أَحَاديثُهُ إِلَّا بالْوَسَائطِ، سَواءٌ كانَ هذَا الوَصْلُ مِن جهَة انتِسَاخِ النُّسَخ مِن مِثلِهَا، أَو مِن اسْتِمَاعِ حَدِيثٍ مِن مُخْبِرِهِ أَوْ نَحْو ذَلِكَ، وَهذِه كُلُّهَا أَنْوَاعُ الإِسْنَادِ، فَلو لم يَكُنِ الْإِسنَادُ واصِلًا لَم تَبْقَ الشَّرِيعَة، وَإِخْبَارُ مَنْ لَيسَ بِصَدُوقٍ أَو لَيْسَ بِضَابطٍ لَا يُعْتَمَد عَليهِ، وَكذَا النُّسْخَةُ الَّتي لم تَصِحَّ عَلى أَصلِهَا، وَلَم يُعرَفْ صِحَّةُ أَصْلِها لا يُعتَمدُ عَلَيْهَا وَالتَّحَمُّل مِنْهُ مَا هُوَ قَطْعِيٌّ، وَمِنهُ ما دخَلَه الوَهَم، فَإِذَا طلَبتَ المعْتَمدَ مِنَ الأخْبَارِ لَا سَبيلَ إلى ذلِك إِلَّا بمَعرِفة الرِّجَالِ وَأَحْوالِهِم وَصِيغِ تَحَمُّلِهِم؛ وَهذَا هُوَ عِلْمُ الْإِسنَادِ وَحَديثُ النَّبِيِّ ﷺ لم يَكنْ يُكتَبُ في العَصْرِ الْأَوَّل، ثُمَّ ظَهَرَ الاهْتِمَامُ بكتَابتِهِ

بَعدَ الْمِائةِ وَكمُلَ التَّصنيفُ بعدَ المائتينِ، وهذَا هُو الَّـذي اقتَضَـى تَشَـعُّبَ الأسَـانيدِ، وَانقِسَـام الحـدِيثِ إلى (مُسْتفِيضٍ) وَ(مشهُورٍ) وَ(صَحِيحٍ) وَ(حَسَـنٍ) وَ(ضَـعِيفٍ) وَ(مُرْسَـلٍ)، وَأَحـوجَ إلى النَّظَـر في (الاعْتِبـارَاتِ) وَ(الشَّوَاهِدِ)، وَاقتَضَى كَوْنَ الإسنَادِ خَاصًّا بهذِه الأُمَّة، وَاللهُ أَعْلَم.

وَقَدْ أَخَذْتُ مُعظَمَ هذَا الفَنِّ عنْ (أَبِي طَّاهِر مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ الكُـرْدِيِّ الْهَمْـذَانِي) -أَعْظَـمَ اللهُ أُجُـورَهُ-، فَسَمِعتُ عَلَيْهِ «الأَمَمَ» وَاسْتَنْسَخْنَاهُ من خطِّه، وَضَبطْنَا مُشْكِلَه مِن خطِّهِ بِحَضْرَتِهِ، وَنَاولَنِي كِتَـابَ «مَقَالِيـدُ الإِسْنَادِ» فَطَالَعْتُه وَراجَعتُه فِيما أَشْكَلَ مِنَ الفَنِّ وَرَوَيْتُ عنهُ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» مِـنْ أَوَّلِـه إلى آخِـرِه، كُنْـتُ أقرَأُ وَهُوَ يَسْمَعُ، وَإِذَا مَلَلْتُ كَانَ يَقْرَأُ وَأَنَا أَسْمَعُ.

جَعَل المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مقدِّمَةً بينَ يَدَيْ ما سَيسُوقُهُ مِنَ الفُصُولِ الْمُشْتَمِلَةِ على رَفْعِ الأَسَـانيدِ؛ بِبيَـان أَنَّ مَا نُقِلَ إِليكَ مِن جِهَةِ إِخبارِ غيرِكَ؛ فَلابُدَّ مِن طَرِيقٍ بَيْنَك وَبَيْنَه، وهذَا الطَّرِيقُ النَّقْلِيُّ قدْ يَكُونُ واحِدًا، وقـدْ يكُونُ أكثَرَ مِن وَاحِدٍ، فَإِذَا بَيَّنْتَ طَرِيقَ المنقُولِ إِلَيـكَ وَوَجْـهَ تَحَمُّلِـهِ فَقَـد أَسْـنَدْتَ، وَإِذا تَركْـتَ بَيَانـه فقـدْ أغفَلْتَ، فَإِذَا حَدَّثك رَجُلٌ بخبرٍ عَنْ رَجُلٍ عَن رَجُلٍ آخَر، فَإذا ذكَـرْتَ الخَـبرَ دُونَ ذِكْـرِ الْمُخْـبِرِينَ فَإِنَّـك لم تُسْنِدِ الخَبَر، وَإِذا سُقْتَ الخبرَ ببيَانِ طَرِيقِهِ وَوَجْهِ تَحَمُّلِهِ مِنْ سَمَاعٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَسْنَدتَ.

وَكَانتِ العرَبُ تَعتَنِي بِإِسْنَادِ أَخْبارِهَا، وَلا تَقْبَلُ إِرْسَالَ الكَلَام فِيها، فَلا يَنقُلُ أَحَدٌ كَلَامًـا عَـنْ أَحَـدٍ إِلَّا بِبيَانِ مَن أخبرَه به، ثم جاءتِ الشَّريعةُ بِمُوَاطَأَةِ العربِ على هٰذا الأصْل لِأَنَّ العُلُومَ العرَبيَّةَ قَبْـلُ مِـنْ شِـعْرٍ وَأَنْسَابٍ وَنَحْوِ ذَلك إِنَّما كانَتْ نَقْلِيَّةً، وَلَمْ تَكُنِ العرَبُ تَكْتُب، وَإِنَّما كانتْ تَنْقُل بالخَبرِ الَّـذِي يَتَضَـمَّن حِفْـظَ ذلكَ وضبْطَه، ثمَّ ينقلُه كلُّ أحدٍ إلى من بعْدَه، فجاءتِ الشَّريعةُ على هذَا الوِفْـقِ، وحُفِظَـت الدِّيانـة بإِسْـنادٍ الْـمخبِرينَ مِن الصَّحابة عمَّا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّة، ثم أخذَ هذَا التَابِعُونَ عَنْهُمْ، ثمَّ أخذَ ذلـك أَتبَاعُ التَّابِعينَ عَنْهُم إلى آخرِ طَبَقاتِ الأُمَّةِ.

واخْتَصَّت هٰذه الأمَّة بالإسنَاد، فحُفِظَ الإسنادُ فيها بأنواعِهِ المعروفةِ، إمَّا بـ(قَرَاءةٍ) أوْ(سَمَاعٍ) أَوْ (إجـازةٍ) أَوْ غَيرِ ذلكَ، وما يكونُ بينَ الْمخبِرِ وبينَ النَّبيِّ ﷺ هُوَ وسَائطُ مُتعددَّة، والمقصُودُ بالوسَائِطِ: سِلْسِـلَةُ الـرُّواة الَّتي تكونُ في الطَّبَقات، فَأَحَاديثُ النَّبيِّ ﷺ لَمْ نَسْمَعْها منه، وإنما نُقلَتْ بِوَاسِطةٍ بعدَ وَاسِـطةٍ، هِـيَ الْمنتظِمَـةُ في سِلْكِ الإسنادِ الْمنتَهِي إلى أَحدٍ من الخلْقِ.

ثَم ذكَرَ المصَنِّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ هذِهِ الأَسَانِيد حُفِظَتْ بِالأُمَّة، واعْتُنِيَ بضَبطِ النُّسخِ الَّتي ذُكِرَت فِيها تِلكَ

الأخبَارُ، فاعتَنَى الأئِمَّة بضَبطِ نُسخِ الكُتُب التَّي تُروى فيها الأحَادِيثُ عن النَّبي ﷺ، وَلَمْ يَكُونُوا يُعوِّلُون عَلَى الْأَخْذِ مِنْ كِتَابٍ لا تُعرفُ صِحَّةُ نُسختِهِ، فَكَمَا أنَّهم لا يعتَمِدون على رِوايةِ مَنْ لَيسَ ثقةً؛ فإنَّهم لا يعتمدُونَ عَلى نُسخةٍ غَيْرِ مُصحَّحةٍ.

وهذَا الَّذِي كانوا عليهِ قَدْ تَغَيَّرَ بعدَ (القَرنِ العَاشِرِ)، وضَعُفَ في الأمَّة ضَعْفًا شَدِيداً، حَتَّى آلَ إلى هٰذا الزَّمَانِ الَّذي قَلَّ فيه ضَبطُ هذا العِلم، فقَلَّت ثِقَةُ العَارِفِ بِهِ وعُدِمَتِ النُّسَخ الصَّحيحةُ العتِيقَةُ لِلكُتُب الَّتي تُروَى فيها أحَادِيثُ النَّبيِّ ﷺ، وعِمادُ روايةِ الناسِ هُوَ (الْوِجَادَة)، وحينئذٍ لابدَّ من التَّعويلِ على ما يَضبِطُ المنقولَ عنهُ ﷺ.

وقد صرَّح المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «إتحافِ النَّبيهِ» وتَبِعه على ذلك جَماعَةٌ مِنهم جَمَالُ الدِّينَ القَاسِمِيُّ: أَنَّ العُمْدَةَ الآنَ هِيَ على ما يَذْكُرُه الشُّرَّاحُ في شُرُوحِهم، مِنْ ضَبْطِ لَفْظِ مَا عَنِ النَّبي ﷺ.

فَمثَلًا: قولُ النَّبيِّ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»، لَا يَتَأَتَّى أن تَتَلَقَّاهُ عنْ شَيْخٍ ضَابِطٍ؛ لِقِلَّةِ ذَلكَ في هذَا الزَّمَان، أخذَهُ عن مثلِهِ عن مثلِهِ إلى مُنتهاهُ، وَهُوَ النَّبيُّ ﷺ كَمَا أنَّ النُّسَخَ الَّتي بأيْدِي النَّاسِ مما طُبِعَ من كُتُبِ الحدِيث، قَلَّ أن تَجِدَ فيها عُمْدَةً وَأصْلًا وَثِيقًا، فصَارَ التَّعْويلُ على ما يذْكُرهُ الشُّرَّاحُ الَّذينَ اعتَنَوْا بضَبطِ ألفَاظِ الأحَادِيثِ النَّبويَّة فَيذكُرُونَ في هذِهِ الكَلِمَةِ وَجْهَين، وَحِينئِذٍ تُعَوِّلُ عَلى ذلِكَ.

وَلِذَلك ذهَبَ بعضُ المتأخِّرين كَمَا بَسطَهُ عَبدُ الْحَيِّ الكَتَّانِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كِتَابٍ لَهُ: أَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتي عندَ النَّاسِ اليوْمَ لَيْسَتْ هِيَ الرِّوايةُ الَّتي عندَ السَّابِقين! وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى؛ فَإِنَّ الرِّوايَةَ الَّتي عندَ السَّابقينَ كانَتْ تُؤخَذُ مضْبُوطَةً بنُسَخٍ صَحِيحَةٍ وشُيُوخٍ عَارِفينَ، وأمَّا الْيَوم فَقَلَّ العَارِفُ بنقْلِ الحدِيثِ، مع اضطِرَابِ النُّسَخِ الَّتي بأيدِي النَّاسِ مما يَقْرَؤُونَ فِيهِ.

فالتَّعويلُ -كَمَا سَلَفَ نَقْلُهُ عنِ المصنِّف وغيْرِهِ- إنَّما هُوَ على كُتُب الشُّرُوح، وأمَّا مُجَرَّدُ السَّرْدِ الَّذِي لا يُعْتَنَى فِيهِ بِضَبطِ الحدِيثِ؛ فرُبَّما كَانتِ (الإجازةُ) خَيْرًا منهُ، كما نُقِلَ ذَلكَ عنْ فالِحٍ الظَّاهِرِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَحَدُ أَعْيَانِ القرْنِ الماضِي مِنَ العُلَماءِ الْمسنِدِينَ.

وَمَا شُغِفَ بِهِ النَّاسُ الْيوْم مما يُسَمَّى بِـ(السَّمَاعِ)؛ لَيسَ هُوَ السَّماعُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُون، بَلْ هُوَ عَلى نَمَطٍ مُخْتَرَعٍ، فَإِنَّ السَّمَاعَ كَانَ في أَوَّلِ الإسْلَامِ لأجْلِ حِفظِ الأحَاديثِ الْمرويَّةِ عَنِّ النَّبيِّ ﷺ، فَحَفِظَهَا (الصَّحَابَةُ)، ثُمَّ حَفِظَهَا (التَّابِعُونَ) عَنْهُمْ، ثُمَّ حَفِظَهَا (أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ)، وَظَهَرَتِ الكِتَابَةُ في تِلْك الأزْمَان

تَدَرُّجًا، وَقُيِّدَتِ الأحَادِيثُ في الصُّحُفِ، ثُمَّ صُنِّفَتِ الكُتُبُ الَّتي جَمَعتْ هـذِهِ الْأَحَادِيـثَ، حَتَّـى إِذا انتَهـى النَّاس إِلى آخرِ (الْقَرْنِ الْخَامِسِ)، لَمْ يَعُدْ يُوجَدُ بينَهم حَدِيثٌ لَا يُوجَدُ في كِتَابٍ، بَلْ صَارَتِ الأحادِيثُ كُلُّهَـا في كُتُبٍ مُصَنَّفَةٍ، فَعَمَدُوا إِلَى العِنَايَةِ بِضَبْطِ نُسَخِ تِلكَ الْكُتُبِ؛ لأنَّ تعْـويلَهُم عـلى تِلـك الكُتُـبِ، فَاشـتَغَلوا بِتصْحيحِ النُّسَخِ ورِوَايَتِهَا رِوَايَةَ ضَبْطٍ، وَقَلَّ بَابُ السَّمَاعِ، فَفِي الزَّمَنِ الأوَّل كَانَ السَّماعُ شِائِعًا كَثـيرًا تَجْتَمِـعُ فيهِ الأُلُوف؛ لِأجْلِ ضَبْطِ الأحاديثِ قبلَ أنْ تستَقِرَّ في الكُتبِ، وَأمَّـا بعـد اسْـتقْرَارِها في الكتـبِ فاسْـتقرَّتِ الرِّوَايَةُ مُخْتَصَّةً بِبعضِ العَارِفِينَ، وليس بكُلِّ العَالِمِين، وَكَانَ المقصُودُ مِنهـا ضَـبطُ الألْفـاظِ الْمروِيَّـةِ فِي نُسَـخ الكُتُب.

ثُمَّ بعدَ ذلكَ لَمَا عُدمَتِ النُّسخُ الصَحِيحَة ولم يَعْتنِ النَّاسُ بِها ذَهَب هذَا القَصْد؛ لِأنَّ النَّـاس لَمْ يَبْقَـوْا عـلى نَهج الماضِين في العِنايَة بالنُّسَخ الصَّحِيحة، بَل صَاروا يَقرَؤُون مِنْ أيِّ نُسخةٍ اتَّفقَت، وَحينئِذٍ فَليسَ سَمَاعهُم كسَمَاع الْماضيين، كَمَا أشارَ إلى ذَلِك الرُّودَاني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي «صِلَةِ الخَلفِ».

فَالسَّماعُ الْيَوم أَشْبَه مَا يكونُ بالْبرَكَةِ، إِلَّا السَّماعَ الَّذِي كانَ في عَهْدِ المصَـنَّفِ، وَبَقِـيَ فِي الْهِنـدِ إِلى الْيَـوم، وَكانَ فِي الْحِجَازِ قَبْلُ حَتَّى انتقَلَ إلى هنَاكَ، وهُو السَّماع الَّذي يقترنُ بنقْلِ كَـلَام الشُّـرَّاح في ضَـبط ألفـاظِ الحدِيث، وبيانِ مايُحتاجُ إليه مِن معَانيه، وهذَا هُو الَّذي ينفَع، وَأمَّا السَّرْدُ الْمُجرَّد فإِنَّ نفعَه الْيَومَ قَليلٌ وَأهـلُ الفنِّ قدْ ذكَروا ذلكَ كَما سَلَفَ نَقْلُه عنهمْ رَحِمَهم اللهُ تَعَالَى.

وَالْمقصُودُ أَنَّ المقْتدِي بِهم إِذَا رَامَ أنْ يُحصِّلَ سَماعًا فيحصِّلُه على هذَا الوَجْهِ، وَيعْرِف مَـا ينبَغـي أَن يعْتَنـيَ بسَماعِهِ، وَهُو عُمَدُ الإِسْلَام مِنَ الكتُبِ الأصُولِ كَـ(الكتُب السِّـتَّة) وَ«مُوَطَّـإِ مَالِـكٍ»، وَ«مُسْـنَدِ الـدَّارِمِيِّ»، وَ«مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ»، وَ«سُنَنِ البيْهَقِيِّ»، معَ الكُتُب الَّتي يدُورُ عَليها التَّعْلِيمُ، وَمَا عَدَا ذلك مِمَّا يَـراه بَعـضُ النَّاس حَظًّا لِلسَّماع مِنَ (الأجْزَاءِ) وَ(المسَانيدِ) فهذَا إِنَّما يَكونُ لِلوَاحِدِ فِي الْأُلُوفِ الْمؤَلَّفَةِ؛ إِذ لَا يَنتفِـع بِـذلِكَ كَبِيرُ أَحَدٍ، وَليسَ زَمَنُ اليَوْم كَزمَنِ مَنْ سَبقَ فِي الاحْتِياجِ إِلى ضَبْطِ النُّسَخِ؛ لِأنَّه لَا عِنايةَ للنَّـاسِ بهـذَا، وَإِنَّـما يُعَوِّلُونَ عَلَى الْمطبُوعاتِ، فَحِينئِذٍ لَا تُغْنِي السَّمَاعَاتُ؛ إِلَّا مَعَ شَيْخٍ ضَابِطٍ عَارِفٍ بِمَا يُقرَأُ عَلَيْهِ، وَأمَّا مَعَ عَـدَمِ المعْرِفة فَإِنَّ ذَلك قليلُ النَّفعِ.

وَتَمييزُ هذَا الْفَنِّ اليوْمَ صَارَ ضَعِيفًا معَ كَثْرةِ وَلَعِ النَّاسِ بِهِ، وَلا أَدَلَّ عَلى ذلِك مِنْ بَوَاقِـعَ عَظِيمَـةٍ، وَرَزَايـا جَسِيمَةٍ، أَوْجَدَها بعضُ المتَأخِّرِينَ مِن ادِّعَاءِ أَشْخاصٍ لَا وُجُودَ لَهُمْ رَوَوْا عَـنْهُمْ؛ رغْبـةً في عُلـوِّ الأسَـانِيد،

وَهَؤلاء قدْ تُتُبِّعَتْ بُيُوتَاتُهمْ فَلَم يُوجَدْ لهمْ ذِكْرٌ فَتَجِدُ مَنْ يُسْنِدِ فِي زَمَاننا عنْ فُلَانٍ عَن فُلانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بنِ الْحَسَنِ الْكُرْدِيِّ وَإِبْرَاهِيمِ بنِ عَبد الله يَارْشَاه، وَعَبْدِ الله بنِ فَالِحٍ الظَّاهِرِيِّ وَغيرِهم، وَهَؤلاءِ أشخَاصٌ لا وُجُودَ لهم، وَإِنَّما افْتَرَاهُم مَنِ افْتَرَاهم لِيعلِّيَ إِسناده، ثُمَّ تَلقَّفَ هذَا مَنْ لَا يَعِي، وَهُم جُمهورُ النَّاسِ اليَوْم، فَصَارُوا يُسْنِدونَ ذَلك ويَفخَرُونَ بِه، وَيَظنُّونَ أنَّ السَّنَد عَالٍ، وَهُوَ عِندَ أَهْلِ المعْرِفَةِ -ولعلَّهُم لَا يُجَاوِزُونَ أَصَابعَ اليَدِ الْوَاحِدَةِ أَوْ أَقَلَّ- لَا وُجُودَ لهُ، وَإِنَّما افْتَرَاهُ مَنِ افْتَرَاه، ثُمَّ تَلقَّفَهُ مَنْ تَلَقَّفَه، ثُمَّ أسندَ بِه.

وهذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الدُّخُولَ فِي هذَا الْبَابِ خَطَرٌ، وَأَنَّ التَّكثُّرَ بِتَصنِيفِ الْأَثْبَاتِ، وَتَشْييدِ الإجَازاتِ؛ أَنَّهَا صِنَاعَةُ البَطَّالِينَ الْفَارِغِينَ، وَأَمَّا صِناعة العَارِفينَ الاشتِغال بالعلْم النَّافع، لِأَنَّكَ لو نَخَلْتَ هذِه الأثْبَاتَ الَّتي صَنَّفَها الْمتأَخِّرُون لَوَجدْتَ فِيهَا مَا يَنْدَى لهُ الْجبينُ خِزْيًا، كَمَا ذَكَرْتُ لَكُم مِن أَنَّ بعضَ النَّاسِ أَسْنَدَ وَأجازَ أَصحابَه بِالرِّوَايةِ عَن أُنَاسٍ لَا وجودَ لهم، وَإِنَّما هُم مُفْتَرَوْنَ، وهَذا وَاللهِ مِنْ ذَهَابِ الْعِلمِ وَقِلَّةِ أَهْلِه، وَالإِخبَارِ الصَّادِقِ عنْ قَبضِهِ فِي آخرِ الأزْمَان.

وَأَسْوَأُ مِن ذَلكَ أَن يكون سَرَّاقًا للطَّلَبَةِ، فَتجِدُ أَحدهُم لَهُ وَلَعٌ بِالإِجازَاتِ وَالأخذِ عنِ الأشيَاخ دُون عِلمٍ وَلا فَهْمٍ.

فَينبغِي أَنْ يطلُبَ الْمرءُ نَجَاتَهُ، وأنْ يَعتَنِيَ بالعلمِ الَّذِي يُقرِّبُه إِلى الله، وأَن يكْتَفي فِي ذلِك بِالأخذِ عن الثِّقاتِ، ومَع أخذِه عنِ الثِّقَاتِ فَليَتَحَرَّزْ مِن هذِه الْبَواقِع الَّتي ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنها، وَوَرَاءَ ذلِك بحْرٌ لا سَاحِلَ لهُ؛ لِئلَّا يقَعَ فِي الكَذِب الَّذي وَقَع فيهِ مَن كَذَبَهُ وَصَنَعَتْهُ يَداهُ، ثُمَّ رَوَّجَهُ على النَّاسِ.

وَاعلَمُوا أَنَّ مِثل هذِه الظَّوَاهِرِ قدْ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْتُ لَكم أنَّ طَالِب العِلمِ ينْبغِي لَه أَن لايُسارِعَ إِلى كُلِّ جَافِلَةٍ يَجْفلُ إِلَيْهَا النَّاسُ، فَإِنَّه بيْنَ كُلِّ مُدَّةٍ وَمُدَّةٍ يَأخُذُ قُلُوبَ النَّاسِ شَيْءٌ، فيذْهبونَ إليهِ زُرَافَاتٍ وَوِحْدَانًا، ثُمَّ يتبيَّنُ لهم حقِيقةُ الأمْرِ، **وَالَّذي يُضيعُ وَقتَه هُوَ يَذْهَبُ دَائِمًا إِلى مَا وَلِعَ بِه النَّاس دُون تَمييزٍ**، فَالنَّاس الْيومَ لَهُم وَلَعٌ بِالإِجَازَاتِ، وَقَبْلَه كَانَ لَهم وَلَعٌ بِـ(الْبَرْمَجَةِ الْعَصبيَّة)، وَقَبْلَه كانَ لَهم وَلَعٌ بِأَمرٍ آخَر، فَإِذَا صَار طالِب العلْمِ نُهْبًا لهذِه الظَّواهر لَمْ يُحصِّلِ العلْم الَّذِي ينْبغِي، **وسِرْ عَلى طَرِيقَةِ مَنْ قَبْلَك فَإِنَّهَا الطَّرِيقَةُ الَّتي تَكفُلُ لَكَ السَّلَامَةَ**.

وَالْمقصُودُ أَنَّ هذَا الْفَنَّ يَنبغِي أَنْ يَأْخذَ مِنْهُ الإنسان قَدْرَ الحاجَةِ مَعَ التَّحَرِّي وَالتَّوقِّي وَتَصْحِيحِ النِّيَّةِ وَصِدْقِ الطَّلَبِ لَهُ، مَعَ العِنَايةِ بالعُلومِ الأصْلِيَّة الصَّحِيحَةِ النَّافِعَةِ.

ثُمَّ ذَكَر المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ مُعْظَمَ هذَا الْفَنِّ أَخَذَه عَنْ (أَبي طَاهِرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ الْهَمَذانِيِّ) -بِالذَّالِ- لَا بِالنِّسْبَةِ إِلى الْقَبيلَةِ بَلْ إِلى الجِهَةِ الْمعرُوفَة، فَسَمِعَ عَلَيْهِ «الْأَمَمَ» وَاسْتَنْسَخَهُ مِن خَطِّهِ؛ وَ«الأَمَمُ» هُوَ ثَبَتٌ مِنَ الأَثْبَاتِ الْمجمُوعَةِ، وَهُوَ لِوَالِدِ أَبي طَاهِرٍ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَن الْكُورَانِي، وَسَيَذْكُرُه المصَنِّفُ.

ثُمَّ قالَ: (وَاسْتَنْسَخْنَاهُ من خَطِّه، وَضَبطْنَا مُشْكِلَه مِن خَطِّهِ بِحَضْرَتِهِ)، وَهذَا حُسْنُ الْأَخْذِ، وَمِنْ مَقَاصِدِ إِقْرَاءِ هذَا الكِتَابِ التَّعريفُ بِمثْلِ هذَا الْمسْلَكِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَنَاوَلَنِي كِتَابَ «مَقَالِيدُ الْإِسْنَادِ») وَهُوَ لِأَحَدِ أَشْيَاخِ أَبي طَاهِرٍ الْكُورَانِي فَقالَ: (فَطَالَعْتُهُ وَرَاجَعْتُهُ فِي مَا أَشْكَلَ منَ الفنِّ، وَرَوَيْتُ عَنهُ «صَحِيحَ البُخَارِي» مِنْ أَوَّلِهِ إِلى آخرِه، كُنْتُ أَقْرَأُ وهُو يَسْمعُ، وإذا مَلَلْتُ كَانَ يَقرَأُ وَأنا أَسْمَعُ)، وَكانَ ذَلكَ في (الْمدينَةِ النَّبَوِيَّةِ) فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَمَّا قَدِم وَلِيُّ اللهِ الدِّهْلَوِيِّ عَلَى الحجَازِ حَاجًّا، وَأَخذ عَنْ عُلمائِهِ.

فَصْلٌ

قدِ اتَّصَلَ سَنَدِي وَالْحَمدُ لله بِسَبعَةٍ مِنَ المشَايخِ الجِلَّةِ الكِرَامِ، وَالأَئِمَّـةِ القـادَةِ الأعـلَام، مِـنَ المَشـهورِينَ بِالحَرمَيْن الْـمُحَترَمَيْنِ الْـمُجمَعِ عَلى فَضلِهم بَينَ الخَافِقَيْنِ:

الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْبَابِلِيُّ.

وَالشَّيْخُ عِيسَى الْمَغرِبِيُّ الجْعْفَرِيُّ.

وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَان الرُّدَّانيُّ المغْرِبِيُّ[1].

وَالشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَن الْكُرْدِيُّ المدَنِيُّ.

وَالشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعُجَيْمِيُّ الْمَكِّيُّ.

وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّخْلِيُّ المكِّيُّ.

وَالشَّيْخُ عَبْدُ الله بْنُ سَالِمٍ الْبَصْرِيُّ ثُمَّ المكِّيُّ.

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم رِسَالَةٌ جَمَعَ هُوَ فِيهَا، أَوْ جُمِعَ لَه فِيها أَسَانِيدَهُ الْمتنوِّعَةِ فِي عُلُومٍ شَتَّى.

قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللهُ-: (وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم رِسَالَةٌ جَمَع هُوَ فِيهَا أَوْ جُمِعَ لَه فِيها أَسَانِيدَهُ الْمتنوِّعَةِ) يُرِيدُ بِذَلِكَ (الثَّبَت)، وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤلَاءِ ثَبَتًا، فَإِنَّ (الثَّبَت) يُرَادُ بِهِ: الْكِتَابُ الْمَجْمُوعُ الَّذِي يُدَوِّنُ فِيـهِ الْعَـالِمُ أَسَـانِيدَهُ، كَـمَا قَالَ حَافِظُ الحَكَمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي «نَظْمِهِ فِي المصْطَلَحَ»: (وَسَمِّ مَا يَجْمَعُهُ بَالثَّبَتِ).

أَيْ مَا يَجْمَعُهُ مِنْ نَقْلِ الأَسَانِيدِ المؤَدِّيَةِ إِلى النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى: ثَبَتًا -وَهُوَ بِتَحْرِيكِ الْبَاءِ-.

---

(١) (الرُّدَّانيُّ): يُقَالُ فِيهِ: (الرُّدَّانِيُّ)، وَ(الرُّودَانِيُّ)؛ وَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى بَلَدٍ فِي الْمَغْرِبِ اسْمُهَا: (تَارُودَانْت)، وَهذِهِ النِّسْبَةُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

أَمَّا الْبَابِلِيُّ: فَأَجَازَنِي بِجَمِيعِ مَا فِي كِتَابِ «مُنْتَخَبُ الأَسَانِيدِ» الَّذِي جَمَعَهُ الشَّيْخُ عِيسَى لَهُ: شَيْخُنَا الثِّقَةُ الْأَمِينُ أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَشَايِخِهِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ سَرَدْنَا أَسْمَائَهُم بَعْدَ أَبِيهِ كُلِّهِمْ، عَنِ الْبَابِلِيِّ.

وَأَمَّا الشَّيْخُ عِيسَى: فَنَاوَلَنِي «مَقَالِيدُ الأَسَانِيدِ» تَأْلِيفَهُ: شَيْخُنَا أَبُو طَاهِرٍ، وَأَجَازَنِي بِجَمِيعِ مَا فِيهِ أَبُو طَاهِرٍ، عَنِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورِينَ عَنْهُ.

وَأَمَّا ابْنُ سُلَيْمَانَ: فَأَجَازَنِي بِجَمِيعِ مَا فِي «صِلَةِ الْخَلَفِ» تَأْلِيفَهُ: شَيْخُنَا أَبُو طَاهِرٍ مُشَافَهَةً عَنِ الْمُصَنِّفِ مُكَاتَبَةً.

(ح) وَأَجَازَنِي بِجَمِيعِ مَا فِيهِ وَلَدُهُ مُحَمَّدٌ وَفْدُ الله عَنْهُ.

(ح) وَأَجَازَنِي بِجَمِيعِهِ السَّيِّدُ عُمَرُ -ابْنُ بِنْتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الله بْنِ سَالِمٍ-، عَنْ جَدِّهِ عَنْهُ[1].

وَأَمَّا الْكُرْدِيُّ: فَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ «الأَمَمِ» تَأْلِيفَهُ- سَمَاعًا عَلَيْهِ-: أَبُو طَاهِرٍ بِقِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِيهِ الْمَذْكُورِ.

وَ أَمَّا الْعُجَيْمِيُّ: فَأَلَّفَ الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الدَّهَّانُ رِسَالَةً بَسَطَ فِيهَا أَسَانِيدَهُ، أَجَازَنِي بِجَمِيعِ مَا رَوَاهُ الْعُجَيْمِيُّ: أَبُو طَاهِرٍ عَنْهُ، وَكَانَ أَبُو طَاهِرٍ قَارِئَ دُرُوسِهِ، وَأَخَصَّ تَلَامِذَتِهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ (السِّتَّةَ) بِكَامِلِهَا.

قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللهُ-: (وَقَرَأَ عَلَيْهِ «السِّتَّةَ» بِكَامِلِهَا) قَرَأَ عَلَيْهِ أَيْضًا «المُوَطَّأَ»، فَإِنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ جَمِيعَ الْكُتُبِ الْمُتَدَاوَلَةِ فِي الدَّرْسِ عِنْدَهُمْ، وَهِيَ «السِّتَّةُ» وَ«المُوَطَّأُ»، وَهذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْأَخْذِ لِلْحَدِيثِ، وَكَانَتْ هذِهِ الْقِرَاءَةُ كَمَا ذَكَرَهُ وَلِيُّ الله الدِّهْلَوِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَر، مَعَ بَيَانِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ، وَتَعَلُّقِ الحَدِيثِ بِالتَّرْجَمَةِ، دُونَ إِطَالَةٍ فِي إِيضَاحِ مَعَانِي الحَدِيثِ، وَذَكَرَ أَنَّ هذِهِ الطَّرِيقَةَ هِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا إِقْرَاءُ الحَدِيثِ بِالحِجَازِ، ثُمَّ طُوِيَتْ مِنَ الحِجَازِ وَانْتَقَلَتْ إِلَى الهِنْدِ بِجُهُودِ الْعَلَّامَةِ وَلِيِّ الله الدِّهْلَوِيِّ، فَإِنَّهُ فِي الأَزْمِنَةِ الأَخِيرَةِ بِجُهُودِ هذَا الرَّجُلِ وَأَبْنَائِهِ وَتَلَامِيذِهِ انتَشَرَ الحَدِيثُ فِي الهِنْدِ، فَصَارَ عِنْدَ الْعَجَمِ أَكْثَرَ مِنْهُ عِنْدَ العَرَبِ، وَلا يَزَالُ أَهْلُ الهِنْدِ عَلَى الْعِنَايَةِ بِتَدْرِيسِ كُتُبِ الحَدِيثِ عَلَى الطَّرِيقَةِ السَّابِقَةِ.

(ح) وَسَمِعْتُ مِنَ الشَّيْخِ تَاجِ الدِّينِ الْقِلْعِيِّ الحَنَفِيِّ مُفْتِي مَكَّةَ أَوَائِلَ (السِّتَّةِ) مَعَ «مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ»

---

(١) (السَّيِّدُ عُمَرُ): عُمَرُ هذَا؛ هُوَ: عُمَرُ بْنُ عَقِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيُّ الشَّهِيرُ بِـ(السَّقَّافِ)، وَلَهُ ابْنٌ عَالِمٌ اسْمُهُ عَقِيلُ بْنُ عُمَرَ، وَهذَا الابْنُ الْعَالِمُ هُوَ الَّذِي شَرَحَ كِتَابَ «الْكَبَائِرِ» لِإِمَامِ الدَّعْوَةِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَطَبَعَهُ نَاشِرُهُ وَلَمْ يَعْرِفِ الْمُصَنِّفَ، وَمُصَنِّفُهُ هُوَ عَقِيلُ بْنُ عُمَرَ ابْنُ هذَا الرَّجُلِ.

وَ«مُوَطَّأَ مُحَمَّدٍ وَآثَارِهِ» وَأَجَازَنِي بِسَائِرِهَا، وَبِجَمِيعِ مَا تَصِحُّ لَهُ رِوَايَتُهُ، عَنِ الْعُجَيْمِيِّ.

أَمَّا النَّخْلِيُّ: فَلَهُ رِسَالَةٌ جَمَعَ فِيهَا أَسَانِيدَهُ، أَجَازَنِي بِهَا: أَبُو طَاهِرٍ عَنْهُ.

(ح) وَنَاوَلَنِيهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّخْلِيُّ -ابْنُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ- وَأَجَازَنِي بِهَا، عَنْ أَبِيهِ.

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّ: فَأَلَّفَ وَلَدُهُ الشَّيْخُ سَالِمٍ رِسَالَةً أَجَازَنِي بِهَا وَبِجَمِيعِ مَا تَصِحُّ رِوَايَتُهُ: السَّيِّدُ عُمَرُ عَنْ جَدِّهِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللهِ الْمَذْكُورِ، وَسَمِعْتُ عَنْهُ أَوَائِلَ الْكُتُبِ.

(ح) وَأَجَازَنِي أَبُو طَاهِرٍ عَنْهُ، وَقَدْ سَمِعَ أَبُو طَاهِرٍ «مُسْنَدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ» بِكَمَالِهِ، عندَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَرَأَ «شَمَائِلَ التِّرْمِذِيِّ» بِكَمَالِهِ؛ إِلَّا حَدِيثَ «سَمَرَ النِّسَاءِ» فَإِنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ (١).

فَصْلٌ

سَنَدُ هَؤُلَاءِ المَشَايِخِ السَّبْعَةِ يَنْتَهِي إِلَى الإِمَامَيْنِ الحَافِظَيْنِ الْقُدْوَتَيْنِ الشَّهِيرَيْنِ بِشَيْخِ الإِسْلَامِ زَيْنِ الدِّينِ زَكَرِيَّا، وَالشَّيْخِ جَلَالِ الدِّين السُّيُوطِيِّ.

أَمَّا الْبَابِلِيُّ: فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ:

مِنْهُمْ: سَالِمٍ السَّنْهُورِيُّ، عَنِ النَّجْمِ الْغَيْطِي، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُمْ: سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ الْبَابِلِيُّ، عَنِ الجَمَالِ يُوسُف بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ وَالِدِهِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُم: النُّورُ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى الزِّيَادِيُّ، عَنِ الشِّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيِّ، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُمْ: الشَّيْخُ مُحَمَّد حِجَازِي الْوَاعِظ، عَنِ الْغَيْطِيِّ، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُم: الْبُرْهَانُ اللَّقَانِي (٢)، عَنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ، عَنْ وَالِدِهِ، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي بَكْرٍ الْقَرَافِيِّ، عَنِ الجَلَالِ السُّيُوطِيِّ.

وَمِنْهُمْ: أَبُو بَكْر بنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيم بنِ عَبدِ الرَّحْمنِ الْعَلْقَمِيِّ، عَنِ الجَلَالِ السُّيُوطِيِّ.

وَلِلْبَابِلِيِّ مَشَايِخُ كَثِيرُونَ غَيْرُ هَؤلاءِ يَنْتَهُونَ إِلَى ذَيْنِكَ الْإِمَامَيْنِ.

وَأَمَّا الشَّيْخُ عِيسَى: فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ:

مِنْهُم: أَبُو الْإِرْشَادِ نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأُجْهُورِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقَرَافِيِّ، عَنِ الجَلَالِ

---

(١) (فَإِنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ): يَعْنِي سَمِعَهُ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْكِتَابِ فَقَدْ قَرَأَهُ عَلَيْهِ.

(٢) (اللَّقَانِي): بِالتَّخْفِيفِ، وَلَيْسَ (اللَّقَّانِي) كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ اللَّقَانِي.

السُّيُوطِيِّ.

وَمِنْهُم: أَبُو الحسَنِ شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّد الشَّهِيرُ الخَفَاجِي، عَنِ البُرهَانِ إِبْرَاهِيم بنِ أَبي بَكْرٍ الْعَلْقَمِيِّ، عنِ الجَلالِ السُّيُوطِي.

وَمِنهُم: أَبُو الحسَن عَلِي بنُ مُحَمَّد المصْرِيُّ-وَهُو غَيْرُ الْأُجْهُورِيِّ-، عَنْ سَالِمِ السَّنْهُورِيِّ عَنِ النَّجْمِ الْغَيْطِيِّ، عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الزَّيْن زَكَرِيَّا.

وَمِنْهُم: الشَّيْخُ سُلْطَانُ المَزَّاحِيُّ، عَنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلٍ السُّبْكِيُّ، عَنِ النَّجْمِ الْغَيْطِيِّ عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَأَمَّا ابْنُ سُلَيْمَانَ: فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ:

مِنْهُمْ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الجَزَائِرِيُّ عُرِفَ بِـ(قَدُّورَة)، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيد المَقَّرِي[1]، عنِ الحَافِظِ أَبِي الحسَنِ عَلِيِّ بنِ هَارُونَ وَأَبِي زَيْدٍ عَبدِ الرَّحْمنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ الْعَاصِمِيِّ الشَّهِيرِ بِـ(سُقَّيْن)[2]، عنِ الزَّينِ زَكَرِيَّا، وَهذَا إِسْنَادٌ مَغْرِبِيٌّ.

وَمِنْهُم: شَيْخُهُ الْمُعَمَّرُ أَبُو مَهْدِي السُّكْتَانِيُّ، عَنِ المَنْجُورِ، عَنِ النَّجْمِ الْغَيْطِيِّ، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا.

وَ مِنْهُمْ: أَبو الإِرشادِ عَلِيُّ بنُ محمد الْأُجْهُورِيُّ.

وَقَاضِي القُضاة أَحْمَد بن مُحَمَّد الخَفَاجِي كِلَاهُمَا، عن الشَّمسِ مُحَمَّدِ بن أحمدَ الرَّمْلِي، عنِ الشَّيخ زَكَرِيَّا، وَكِلاهُمَا عن السِّرَاج عُمَر أُلْجَاي[3]، والشَّيْخِ بَدْرِ الدِّينِ الكَرْخِيِّ وَالشَّمسِ محمَّد بنِ أحمدَ الْعَلْقَمِيِّ جَمِيعًا، عَنِ الزَّينِ زَكَرِيَّا، وَالجَلالِ السُّيوطي.

وَأَمَّا الكُرْدِيُّ:

فَعَنِ الشَّيخِ أحمدَ القُشَاشِي رَوَى بِالْإِجَازَةِ العامَّة عنَ الشَّمس الرَّمليِّ، عَنِ الزَّيْنِ زَكَرِيَّا وَأَكْثَرُ أَخْذِهِ قِرَاءَةً وَسَماعًا وَمُشَافَهَةً عَنِ الشَّيْخ أَحمَد الشِّنَّاوِي، رَوى عنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُم أَبُوهُ عَلِيُّ بنُ عَبْدِ القُدُّوسِ، عنِ الشَّيخ

---

(١) (المَقَّرِي): وَمِنْهُ ابنُ أخيهِ أَحْمد المَقَّرِي، صَاحِبُ (نَفْحِ الطِّيبِ)، وَ(زَهْرِ الرِّياض) وَغَيْرِها. فَإِنَّهم مَنْسُوبينَ إِلى بَلْدةٍ، وَيُقَال في ضَبْطِهَا: المَقَّرِي.

(٢) (سُقَّيْن): بِضَمِّ السِّين وَتَشْديد القَافِ مَفتُوحةً. قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الشَّهِيرِ بِـ(سُقَّيْن))، الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَشْهورٌ بـ (ابنُ سُقَّيْن)؛ لِأَنَّ (سُقَّيْن) لَقَبُ وَالِده، كَمَا صَرَّح بذلِك الزَّبِيدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «تَاجِ الْعَرُوسِ» وَذَكَرَ عَبْد الْواحِدِ السِّجِلْمَاسِي فِي «الإِتْمَام» نُصُوصَ إِجَازَاتِهِ لَهُ، وَفِيهَا (ابنُ سُقَّيْن) وَلَيْسَ (سُقَّيْن).

(٣) (أُلْجَاي): بَالضَّمِّ، وَاسْمُهُ عُمَرُ بنُ أُلْجَاي.

أَحمدَ بنِ حَجَرٍ المكِّي، وَالشَّيخ عَبدِالوهَّاب الشَّعْرَاوي كِلَاهُمَا، عنِ الزَّينِ زَكَرِيَّا .

قَوْلُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (رَوَى بِالإِجَازَة العَامَّة) أَيْ بِالعَامَّةِ لِأهلِ العَصْر، فَليسَ لَهُ أَخذٌ خَاصٌ عنِ الشَّمس الرَّمْلِي، وإِنَّما رَوَى عَنهُ بِإجَازتِهِ العامَّة لأهل العصْرِ، وَهِيَ مِن أَنْواعِ الإِجَازَة الضَّعيفَة الَّتي يَنبغِي اطِّرَاحُهَا.

وَعَنِ الشَّيْخِ محمدِ بنِ أَبي الحسَنِ الْبَكْرِي، عَن والِدِه، عَنِ الزَّينِ زَكَرِيَّا.

وَعنِ الشَّمس محمَّد بن أحمدَ الرَّمليِّ، عنْ والِده، عنِ الزَّين زكريَّا.

وَعنِ الزَّين زَكريَّا بِلا وَاسِطَةٍ.

وعنِ الشَّيخ حُسَيْن الدَّنْجِيهِيِّ، عنِ الجلال السُّيوطيِّ.

وَروى الكُرديُّ أيضًا، عنِ الشَّيخِ سُلطان بن محمَّد بن سَلَامة[1]، أَخذَ عنْ جَماعةٍ مِنهم

الشَّيخ نور الدِّينِ علي الزَّيَّادِي.

وَشِهاب الدِّين أحمد بن خَليل السُّبكِي.

وَسالم السَّنْهُورِي وَهُو مِن أقرَان البَابِلِي.

وَأَمَّا الْعُجَيمِيُّ: فَلَهُ مَشايخ كثيرونَ سَمَّاهم لِي أَبُو طاهرٍ، وَلَنْكتَفِ مِنهم على أشهَرِهِم:

مِنهم القُشَاشِيُّ، عنِ الشِّنَّاوِيِّ، عَن والِدِه، عنِ الشَّعْرَاوِيِّ، عَنْ زَكَرِيَّا، وعن الشِّنَّاوِيِّ عن الحسَنِ الدَّنْجِيهِيِّ، عن الجلال السُّيُوطِي.

ومنهم الْبَابليُّ، والشَّيخ عِيسى المغربِي، والإمامُ زَيْن العابِدين بنُ عبدِ القَادِرِ الطَّبرِي.

وَأَمَّا النَّخلي: فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ البَابِلِيُّ، وَعِيسى، وَالْكُرْدِيُّ وَقَدْ ذَكَرنا أَسَانِيدهُم.

وَمنهم المنصُور الطُّوخي المصْرِي، عَنِ الشَّيْخ سُلْطَانَ المزَّاحِي.

ومنهم الشَّيخ محمَّد علي بن عَلَّان المكِّي، عَنْ جَمَاعَةٍ مِن أَهْلِ مَكَّة وغيرِهِمْ.

وَأَما البَصْرِي فمشَايخُهُ هُمْ مَشَايخُ النَّخْلي، وَأَكْثَرَ الأخذِ عن البَابِلِيِّ، وعِيسَى، وابنِ سُليمانَ، والْكُرْدِيِّ، وقد سرَدْنا أَسَانِيدَهم.

إِلَى هُنا فَرغَ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ رَفع أَسَانيدِ شُيُوخِهِ إِلى السَّبعَةِ، ثُمَّ مِنْ أُولَئكَ السَّبعَةِ إِلى طَبَقَةِ زَكرِيَّا الأنصَارِي وَجَلالِ الدِّين السُّيوطِيِّ.

وَكُلُّ هَؤلاء المذْكُورينَ كُلُّهُمْ مِمن عُرِفَت تَرجَمتُهُ، وَشُهِرَت حَالُه، فمَن يقُول: (**إِنَّ أَسَانِيد المتَأَخِّرين عَامَّتُهَا مَجَاهِيل**)، أُتِيَ مِنْ جَهلِه بالتَّارِيخ وَالسِّيَر وَأخبَار العُلَماء فحَكَم بذلِك وَإِلَّا فَالأسَانيدُ المشْهورَة تُعْلَمُ أَحْوَالُ أَهْلِهَا وَتَرَاجِمُهُم، وَهِي التي ينبَغِي أَن يَعْتَنِيَ بِها الإنْسَان، أَمَّا الرِّوَايَة عنِ المجَاهيلِ ومَن لم يخْلُقْه اللهُ عزَّ وجلَّ مِنَ المكْذُوبِينَ فَهِي الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يحتَاطُ الإنسَانُ مِنهَا.

وَالرِّوَايَةُ بِنُزُولٍ عنْ مَنْ يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْعِلم أَوْلَى مِنْ عُلُوٍّ مَكْذُوبٍ مُدَّعَى عَنْ أَنَاسٍ لَا يُعْرَفُون.

---

(١) (سُلْطَان بن محمَّد بن سُلَامة): هُوَ المَزَّاحِيُّ -الَّذِي تَقَدَّمَ-، وَكَانَ إِمَامًا فِي القِرَاءاتِ وَفِي الفقْه وفِي الحدِيث، وذكر الحَمَوِيُّ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقةِ ابنِ تَيمِيَّةَ فِي الاعتِقَاد.

فَصْلٌ

سَنَدُ هذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ وَمَنْ فِي طَبَقَتِهما يَنْتَهِي إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمُسْنِدِينَ الْكُبَرَاء، الذِين بِهِم اتَّصَلت أَسَانِيدُ مَنْ بَعدَهُم بِمَن قَبْلَهُم:

أَحَدهم: المُسْنِدُ المعَمَّرُ الصَّالِح شِهَابُ الدِّينِ أَحمدُ بنُ أَبي طَالِبٍ الحجَّار الْمعرُوفُ بـ(ابن الشِّحْنَةِ).

وَالثَّانِي: العَالِم الفَقِيه رُحْلَةُ الآفَاق مُسْنِد العصْرِ فَخْرُ الدِّين أَبُو الحسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الهَادِي المعْرُوفُ بـ(ابنِ البُخَارِيِّ).

وَالثَّالِثُ: الحافِظ الثِّقَةُ الأمِينُ شَرَفُ الدِّين عَبدُ المؤْمِنُ بنُ خَلَفٍ الدِّمْيَاطِيُّ.

رَدَّ المصُنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى سَنَد زَكَرِيَّا الأنصَارِي وَجَلالِ الدِّين السُّيوطي إِلى ثَلاثَةٍ مِن المسْنِدِينَ الكِبار هُم: الحجَّارُ، وابْنُ البُخَارِيِّ، وعَبدُ المؤْمِنُ الدِّمْيَاطِيُّ، والأخِيرَان مِمَّنْ شُهِرَا بِالْعِلْمِ وَعُرِفَا بِهِ وذُكِرَا بِالحفْظِ، وَلِذَلك قَال المصَنِّفُ في الأوَّلِ مِنْهُمَا: (الْعَالِمُ الْفَقِيهُ)، وَقالَ في الثَّاني: (الحافِظ الثِّقَة الأمِين).

وَكَانَ أَبُو العَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةَ يَقُولُ: إِنَّهُ يطمِئنُّ قَلْبِي إذا كَان بيني وَبين منْ فَوقي في الإسْنادِ ابنُ البُخَارِي، وَذَلكَ لِجَلالَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَإِمَامَتِهِ فِي الرِّوَايَة.

وَأَمَّا الأوَّل فإنَّه رَجُلٌ صَالِحٌ مُعَمَّرٌ، رَوَى قَدِيمًا عَنْ بعضِ أهلِ العلم لما حَضَر فِي مجالِسهم فَأُثبتَ سَماعه، ثُمَّ عُمِّرَ حتَّى جَاوَزَ المائَةَ، فَكَان إِسْنادُه عَالِيًا وَرَوى عنه النَّاس فَليس معْدُودًا مِنَ العلماء، بَلْ كَان أُمِّيًا كَما صرَّح به أَصْحَابُهُ، وَمِنهُم ابنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الصَّفِّ مِنْ «تفسِيرِه».

وَانظر إلى اللَّقَب الذي زَيَّنَهُ بِهِ المصَنِّفُ فَقَالَ: (المسْنِدُ المعَمَّرُ الصَّالِحُ).

فَهُوَ مُسْنِدٌ؛ لِأَنَّه يروِي بالإسْنَادِ.

وَمُعَمَّرٌ؛ لِأَنَّهُ جَاوزَ المائَةَ.

وَصَالِحٌ؛ لأنَّه ذُكِرَ بالدِّيانَة.

وَلم يقُلْ فِيه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: الشَّيْخُ المحَدِّث؛ لأنَّهم يعْلَمون أَنَّ الألْقَاب تُنَاط بِالحقَائِق، أمَّا الْيَوْم فَقَدْ صَار كُلُّ مَن عِندَه إِسْنَادٌ شَيْخًا مُحدِّثًا، بَلْ مِنهم مَن يُبَالِغ فِي الأَلْقَاب حَتَّى يَذْكُرَ فِي أَلْقَابِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ مَا يُقْطَعُ عِندَ مَن عَرَفَ أُولَئِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَتَجِدُهُ يذكُره مَنْسُوبًا إلى الْفِقْهِ بِأَن يقُولَ: الْفَقِيه، أَو بِأَنْ يقولَ: المحَدِّث، أَو بِأن يقولَ: المفَسِّر، وهذَا نوعٌ من التَّعَظيم للذَّات، بِأَنَّه أخذَ عن أناسٍ مُتقدِّمين في الْعِلْمِ.

وَحقيقة أَمْرِهم لَا يُجاوزُ أَن يَكُونَ عِنده إِسْنادٌ وَقَد عُمِّر، فَحِينئذٍ يُكْتَفى بِوَصفْهِ بِالْمُسْنِدِ المعُمَّر، وَإِذا كَانَ مَعْرُوفًا بِالصَّلاح زِيدَ فيه ذلك، أَمَّا أَن يُعْمَد إلى المعَمَّرينَ الْكِبَار مِمَّنْ عُرِف بالصَّلاح والزُّهدِ وَلهم رِوَايةٌ ثُمَّ يُقَال: إِنَّه شَيْخٌ مُحدِّثٌ جَلِيلٌ؛ لِمجَرَّدِ الرِّواية فهذَا افْتِراءٌ فِي اللَّقب الَّذي أُعْطِيَ إِيَّاه، وَلَكن لا يَعْرِفُ هذِه الْأُمُور إِلَّا مَن رَسَخَتْ قَدَمُهُ كَمُؤَلِّفِ هذَا الثَّبَتِ، فَإِنَّهُ أَعطى (الحجَّارَ) اللَّقَبَ الصَّالِحَ لَهُ، وَلم يجعَلْه بِمنزِلَة (ابنِ الْبُخَارِي) وَ(عَبدِ المؤْمِنِ الدِّمياطِي) رَحمهُما اللهُ تعالَى، فَإِنهما مِنَ العلماءِ الْفُقَهاءِ الحفَّاظِ، وأَمَّا (الحجَّارُ) فَرَجُلٌ عَامِّيٌّ سَمِعَ أَشياء فِي مُبْتَدَإِ أَمْرِه ثُمَّ عُمِّرَ، وَاحْتَاج النَّاس إِلَى الرِّوَاية عَنهُ لِأجل الْعُلُوِّ.

فَينبَغِي أَن يَحتاطَ الإنسانُ فِيمَن يُلقِّبُه إِذا رَوَى عنهُ، أَو ذكَر عنه شَيئًا، وَالأكْمَلُ أنْ يتورَّعَ الإنسانُ عن ذلك قدرَ المستطَاع، حتَّى إذا بَلَغ مقامَ مَنْ يُؤخَذُ بِتلقيبِه، وَعُرِف أَنَّهُ مِمَّنْ يَنقُدُ الرِّجَالَ وَيُمَيِّزُهُم، فَلَا بَأْسَ حِينئِذٍ أَنْ يَقُولَ ذَلكَ، وَأَمَّا أَن يَكُون كُلُّ مَنْ كَتَبَ يُوزِّعُ أَلقَابًا؛ فهذَا وَاللهِ مِنْ ضَعْفِ الْعِلْمِ وَذَهابِ أَهلِه، فإنَّ اللَّقبَ العلميَّ ليستْ صَدَقةً يُتصَدَّقُ بها، ولا هَديَّةً تُهدَى إلى أَحَدٍ، وَإِذَا وقَعتْ على خِلاف الواقِع فإنَّها عَيْبٌ فِي حَقِّ الْمُلقِّبِ والْمُلقَّبِ إذا كَانَ رَاضِيًا بذلِك؛ فَإِن الْمُلقِّبَ إذا لَقَّبَ أحدًا فوقَ رُتبتِه، واخْتُبرَت حالُهُ، وُعُرِفَ قدرُه في العلم، عُلِمَ أنَّه لا يُبالي بتَلْقِيبِه، وَكَمْ ترَى في ترجمةِ رَجُلٍ منَ المتأخِّرين: المحَدِّثُ العَلَّامَة، فإذا اختَبرتَهُ في أَمرِ الحدِيث وَكَمال العلم، وَإذا هُوَ بِمَنْأًى عنه.

وأذكُرُ أَنَّني قَرَأتُ مَرَّةً على أحدِ المسْنِدين أَوَّلَ الْبُخَارِيِّ مِن حِفظِي، وَتعْلَمُون أَنَّ حَدِيثَ: «إِنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ» فِي أَوَّلِ البُخَارِي، قَدِ اختَصَرَهُ فَأَسقَط منهُ البُخَاري جُملَتين، فَلمَّا قَرَأتُه قَال: لماذَا لم تَذْكُرِ الجمْلَتين؟، فَقُلت: إِنَّها كذلِك في البُخاري قالَ: وَإِنْ كانَ كَذلِك!، فَأَنْتَ إِذَا أردتَ إِجازَة وَأردتَ أَن تقرَأ فَأنتَ تَقرأُ الحديثَ تَامًّا وهذَا مِنْ أعظمِ مَا يُنبِّئُكَ عن قدرِ لقبِ: المحدِّثِ لهُ، وَأَنَّه لم يميِّزِ اخْتصَار الحديثَ، وأَنَّه يلزَمُ مَن رَوَى أَنْ يقرَأَ الحدِيثَ كَما هُوَ.

وَقدْ أظهرَ النَّاسُ فِي هذَا الزَّمَنِ أَحْوَالًا عَجِيبَةً فِي أَمْرِ رِوَايَتِهم وَتَلقِيبِهم، فصَارُوا لَايعْرِفون كيفَ قِرَاءةَ الحدِيثِ؟، ولا يعْرِفُون مرَاتِبَ أهلِه، وَقَد قَرأ أَحدُهم «صَحِيحَ البخَارِيِّ» عَلى شيخٍ معَ إِسقَاطِ أَسَانيدِه، فَيَأتي إلى «صَحِيحِ البخَارِيِّ» وَيقُول: عَنْ عُمرَ «إِنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ... » إِلى تَمام الحديثِ، ثُمَّ الَّذِي بعدَه، ثُمَّ الَّذِي بعْدَه إلى آخِرِ الكِتاب، ثم يقُول: إِنَّهُ قرَأ الْبُخَارِي!، ومِثْلُ هٰذا اتِّفَاقًا لم يقرَأ الْبُخَارِي، وهذه الصَّنِيعَة من مُحدَثَاتِ المشْغُوفِينَ بالرِّوَاية معَ الجهلِ بِالعلمِ، ثُمَّ ازدادَ شَرَهُ هؤلاءِ حَتَّى نَشَرُوا الألقَاب العلْمِيَّةَ كيفَمَا شَاؤوا.

أَمَّا ابنُ الشِّحْنَةِ: فَأَخَذَ الزَّين، عنِ الحافظِ ابنِ حجَرٍ، عنِ البُرهَانِ الشَّامي والسُّيوطيِّ عن ابنِ مُقْبِلٍ، عنِ البُرهَانِ الشَّامِي عنهُ، وَأحمد الجُوخِي عنهُ.

وَأمَّا ابنُ البُخَارِي: فالزَّينُ أخذَ عنِ ابنِ الْفُرَاتِ وَالحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ وَمحمَّدِ بنِ مُقْبِلٍ جَميعًا، عن عُمر بنِ الحسَن والصَّلاح بن أبي عمر، وَكِليهِما عنهُ.

مَا ذَكرَه المصَنِّفُ مِن أَنَّ عمرَ بنَ الحسَنِ والصَّلاحَ بنَ أَبي عمرَ أَخَذَا كِلاهُما -كما نَبَّه ناشِرُ هذَا الكِتاب- لا يخْلُو هٰذا الإسناد المذكور من خَلَلٍ.

وَالسُّيُوطِيُّ، عن مَحمَّد بن مقْبِلٍ عنِ الحرَّاويِّ عَنهُ.

وَأَمَّا الدِّميَاطِي: فَالزَّينُ أَخذَ عَنِ ابنِ الفُرَاتِ، عنْ مَحمُود بنِ خَلِيفة المَنْبِجَيِّ عنهُ والسُّيُوطِي، عن محمَّد بنِ مقبل، عن الحرَّاوي عنه.

لما فرَغ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِن رَدِّ الأسَانِيد إلى هؤلَاءِ الثَّلَاثةِ، شَرَع يَذْكُر الآنَ أَسَانِيدَهم إِلى المصَنَّفَات المشْهُورَة.

فَصْلٌ

- وَأَمَّا «صَحِيحُ البُخَارِي»:

فرَواه الحجَّار، عنِ السِّرَاجِ بنِ المبَارك الزَّبيدِي الأصْلِ البَغْدادِي الدَّار سَمَاعًا منهُ، عنِ الشَّيْخِ أبي الْوَقت عبدِ الأوَّل بنِ عِيسى السِّجْزِي الهِرَوِي[١] سَمَاعًا منهُ، عنِ الشَّيخِ أَبي الحسَن عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمَّد بنِ المظفَّر الدَّاودِي سَمَاعًا منهُ، عنْ أبي محمَّدٍ عبدِ الله بنِ أحمدَ ابنِ حَمُّوْية[٢] الحمُّوييِّ السَّرْخَسِي سَمَاعًا مِنهُ، عن أَبي عبد الله محمَّد بنِ يُوسف الْفِرَبْرِي سَماعًا منه، عنْ مُؤَلِّفِهِ.

- وَأَمَّا «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ بِإِجَازَتِهِ مِنْ أَبي الحسَنِ المؤَيَّد بنِ محمَّد الطُّوسِي النَّيسَابُوري، بِسَماعِه مِنْ فَقِيه الحرَم أَبي عبدِ الله مُحَمَّد بنِ الْفَضْل الْفِرَاوِي[٣]، أَنا أبو الحسَن عبدُ الغَافر بنِ محمَّد بنِ عبدِ الغَافرِ الفَارِسِي، أَنا أَبو أحمدَ محمَّدُ بنُ عِيسى الجُلُودِي، ثنا أَبُو إِسحَاق إِبرَاهيمُ بنُ محمَّد بنِ سُفْيان الزَّاهد النَّيسَابوريُّ، عَن مُؤلِّفِهِ.

- وَأَمَّا «سُنَنُ أَبي دَاوُدَ»:

فَرَواه ابنُ البُخَارِي، عَن عُمرَ بنِ محمدِ بنِ طَبَرْزَد البغْدَادي، أَنَا بِهِ الشَّيْخَان أَبُو الْبَدْرِ إِبرَاهيم بنُ محمدِ بنِ منصورٍ الكَرْخِي، وَأَبو الفَتْح مُفْلِحُ بنُ أحمدَ بن محمد الدُّومِي سَمَاعًا عَلَيهِما مُلَفَّقًا قَالَا: أَخبرَنا بهَا الحافِظُ الكبيرُ أبو بَكرٍ أَحمدُ بنُ عَلِي بنِ ثابتٍ الخطَيبُ البغْدَادِيُّ، أَنَا أَبو عَمْرَ القاسِم بنُ جَعفَر بنِ عبدِ الوَاحدِ الهَاشِمِي، أَنا أَبُو عَلِيٍّ محمَّدُ بنُ عَمْرو اللُّؤْلُؤِي، أَنا أَبُو دَاود.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ تعَالى: (سَمَاعًا عَلَيهِما مُلَفَّقًا) أَي أَنَّه سَمِع بعضَه عَلى الأَوَّل، وَسمِع بعضَه عَلى الثَّاني، وهذَا التَّلْفِيقُ مَضْبُوطٌ معْرُوفٌ، وَمَا وقعَ مِن ذلك يُسَمَّى (سَمَاعًا بِالتَّلْفِيق) وَهُوَ صَحِيحٌ، فَلو قُدِّرَ أَنَّكَ قَرَأْتَ نِصْفَ الْبُخَارِي عَلى شَيْخٍ، وَقَرَأت النِّصفَ الثَّاني عَلَى شَيْخٍ، وَهُمَا قَدْ أخذَا عنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ، أَوْ كَانَ شَيْخُ شَيْخِهِما وَاحِدًا؛ فَإِنَّ سَمَاعَكَ لِلبُخَارِيِّ صَحِيحٌ، وَتَقُولُ فِيه: أَخبَرنا فُلَانٌ وَفُلَانٌ سَمَاعًا مُلَفَّقًا، أَيْ بِالتَّلْفِيقِ بَيْنَهُمَا.

وَاليَوم صَارَ (السَّمَاعُ الملَفَّقُ) غَيْرَ هذَا المعْنَى، السَّمَاعُ الملَفَّقُ هُوَ المُدَّعَى، يَعْنِي لَا يَكُون أَصْلاً السَّمَاع مَوْجودًا، وَإِنَّما يُسَلْسِلُون أَسَانيدَ يَزْعُمُون أَنَّها سَمَاعِيَّةٌ، وَهِي عِند أَهْلِ المعرِفةِ لا تَكُون كَذلكَ، وَلِلنَّاسِ فِي هَذَا عَجَائِب.

---

(١) (الهِرَوِي): نسبة إلى هِرَات، بلدٌ بِأَفْغَانِسْتَان -وَهِيَ بِكَسْرِ الهَاء-.

(٢) (حَمُّوْية): بفتحِ الحَاءِ وَتشدِيدِ الميم مَضْمُومَةً وَسُكُون الوَاو.

(٣) (الْفِرَاوِي) الفَراوي أو الفِراوي -بِفَتح الفَاء أو كسْرِها-، وفِيه قِيل لِلْفِرَاوِي: أَلْفُ رَاوِي. كِنَايةً عنْ كَثْرَةِ أصحَابِه الَّذين أخذُوا عَنْهُ.

- وَأَمَّا «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ»:

فَروَاه ابنُ البُخَارِي، عَن عُمرَ بنِ طَبَرْزَد، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ عَبدُ الملكِ بنُ أَبي القَاسِم عبدِ الله بنِ أَبي سَهْلٍ الْكَرُوخِي[١]، عنْ أَبي عَامِرٍ محمودِ بنِ القَاسِم الْأَزْدِي وَأَبِي بَكْرٍ أَحمدَ بنِ عبدِالصَّمَدِ التَّاجِر الْغُورَجِي وَأَبِي نَصْرٍ عَبدِ الْعَزِيز بنِ أَحمدَ الهِرَوِي التِّرْيَاقِي إِلَّا الجزءَ الأخِيرَ -وَهُوَ مِنْ أَوَّلِ مَنَاقِبِ ابنِ عَبَّاسٍ إِلى آخِرِ الْكِتَابِ- فَسَمِعَه الْكَرُوخِي مِنْ أَبِي المظَفَّر عُبيد الله بنِ عليِّ بنِ يَاسِين الدَهَّان الهِرَوِي وَقَالُوا جَمِيعًا: أَنَا أَبُو محمدٍّ عبدُ الجبَّارِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ أَبِي الجرَّاح الجَرَّاحِي المرْوَزِي، أَنا الشَّيخ الثِّقة الأمِينُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محبوب بنِ فضيلٍ التَّاجِر المحْبُوبي، عنِ التِّرْمِذِي.

- وَأَمَّا «سُنَن النَّسَائِي»:

فَرَواه الحجَّار بِإِجَازتِه مِنْ أَبِي طَالِبٍ (بن)[٢] عَبدِ اللَّطِيف بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِي القُبَّيْطِي بِسَماعِه لِجميعِه على أَبي زُرْعَة طاهِر بنِ محمَّد بنِ طاهِر المقْدِسِي، عنْ أبي محمَّدٍ عبدِ الرَّحمن بنِ محمدٍ الدُّوني سَمَاعًا، قَالَ: أَخبرَنَا القَاضِي أَبُو نَصْرٍ أَحمدُ بنُ الحسين الكسَّار، قَالَ: أخبرَنا أَحمدُ بنُ مُحَمدِ بْنِ إِسحاقَ بنِ محمد السُّنِّي الدِّينَوَرِي[٣] الحافظ سماعًا، قالَ: أخبرَنَا مُؤَلِّفُه الحافظ أبو عبد الرَّحمنِ أَحمدُ بنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

- وَأَمَّا «سُنَنُ ابنُ مَاجَهْ»:

فَرواهُ الحجَّار، عَن أَنْجَبَ[٤] بن أبي السَّعَادَاتِ، أَنا أَبُو زُرْعَةَ طَاهِرُ بنُ الحافظِ أَبِي الفَضْل محمدِ بنِ طاهرٍ المقْدِسِيُّ، أَنا أَبُو منصُور محمَّدُ بنُ الحسَيْن بنِ الهيثَمِ الْمُقَوِّمِي، أَنَا أَبُو طَلحةَ الْقَاسِمُ الخطِيبُ بنُ أبي المُنذِرِ، أَنَا أَبُو الحسَن عَلِيُّ بنُ إِبراهيمَ بنِ سَلَمةَ بنِ بحْرٍ الْقَطَّانُ، أَنا بِه مُؤَلِّفُه أَبُو عبدِ الله ابنُ مَاجَهْ الْقَزْوِينِيُّ.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ»:

فروَاهُ الحجَّار، أَنا أَبُو المنَجَّا عبدُ الله بنُ عُمرَ اللَّتِّي سمَاعًا، قالَ: أخبرَنا أَبُو الْوَقْتِ عبدُ الأوَّل بنُ عِيسَى

---

(١) (الكَرُوخِي): بِدُونِ تَشْدِيدٍ.

(٢) (بن) هٰذه لا محلَّ لها . واسمه عَبْدُ اللَّطِيفِ القُبَّيْطِي.

(٣) (الدِّينَوَري): بِكَسْرِ الدَّالِ.

(٤) (أنجبَ): ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

السِّجْزِي، قالَ: أخبرَنا أَبُو الحسَنِ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَمَّدٍ الدَّاوُدِي[1] قَالَ: أَخبرَنا أَبُو محمَّدٍ عبدِ الله بنِ محمَّدٍ السَّرْخَسِيُّ، أَنا أبو عِمرَانَ عيسَى بنُ عمرَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، أَنا مُؤَلِّفُه الحافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمن الدَّارِمِيُّ رَحْمَةُ الله عَلَيْهِ.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ الشَّافِعِي»:

فروَاهُ ابنُ البُخَارِي، عنِ القَاضِي أَبِي المكَارِم أحمدَ بنِ محمَّد بنِ محمَّد بنِ عبدِ الله اللَّبَّان وَأَبي جعفر محمدِ بنِ أحمدَ بنِ نَصْرٍ الصَّيدَلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الحسَنِ بنِ أَحمدَ الحدَّادِ، عنِ الحافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصبَهَانِي، عنْ أَبِي العَبَّاس مُحَمَّدِ بنِ يعْقُوب الأصَمِّ، أَنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيْمَان المُرَادِيُّ، أَنا الشَّافِعِيُّ [2].

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ أَحْمَدَ»:

فَرَوَاه ابْنُ الْبُخَارِيِّ، قَالَ: أَخْبرَنَا أَبُو عَبدِالله حَنْبَلُ بنُ عبدِ الله بنِ الْفَرَجِ الْمُكبَّر، أَنَا أَبُو القَاسِمِ هِبَةُ الله بنُ مُحَمَّد بنِ عبدِ الواحِدِ بنِ الحُصينِ، أَنا أَبُو عَلِيٍّ الحسَنُ التَّمِيمِيُّ الْمُذْهِبُ الْوَاعِظ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ القَطِيعِيِّ، ثنَا عبدُ الله بنُ الإمَامِ أَحمدَ قالَ: حَدَّثَنِي أَبِي.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى»:

فَرَواهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ أَبِي رَوْحٍ عبدِ الْمُعِزِّ بنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيِّ، أَنا تميمُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ الجرْجَانِيُّ، أَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ الكَنْجَرُودِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحمدَ بن حَمدان، أَنَا أَبُو يَعْلَى.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ أَبِي دَاود الطَّيَالِسِيِّ»:

فَرَواهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ أَبِي المكَارِمِ ابنِ اللَّبَّانِ وَأَبِي جَعْفَرٍ الصَّيْدَلَانِي، قالَ: أخبرَنا أَبُو عَلِيٍّ الحدَّادُ، أَنا أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ، ثنَا عَبدُ الله بنُ جَعْفَر بنِ فَارِسٍ الأصْبَهَانِي، ثنَا يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ الْعِجْلِي، ثنَا أَبو دَاودَ الطَّيَالِسِيِّ [3].

- وَأَمَّا «صَحِيحُ ابنُ حِبَّانَ»:

---

(١) قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللهُ-: (أخبرَنا أَبُو الحسَنِ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَمَّدٍ الدَّاوُدِي) غَلَطٌ والصَّحِيحُ: أَخْبرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَن بنُ مُحَمَّدٍ الدَّاودِيُّ.

(٢) وَ«مسندُ الشَّافِعِيِّ» لَمْ يجمَعْهُ هُوَ، وَإِنما أخذَه بعضُ مُتَأَخِّري الحفَّاظِ وَجَمعَه مِنْ كِتَابِ «الْأُمِّ» لِلشَّافِعِيِّ، وَرَتَّبَهُ عَلى المسَانِيدِ فَشُهِرَ بِاسْمِ «مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ».

(٣) وَكذَلكَ «مُسْنَدُ الطَّيَالِسِي» لَمْ يُصَنِّفْهُ هُوَ، وَإِنَّما جَمعَهُ مِنْ حَدِيثِه صَاحِبُهُ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ العِجْلِي، فَالجَمْعُ لِيُونُسَ بنِ حَبِيبٍ العِجْلِي لِحَدِيثِ شَيْخِه أَبِي دَاودَ الطَّيَالِسِي، ثُمَّ رُوِيَ عَنْهُ وَنُسِبَ إِلَى أَبِي دَاودَ الطَّيَالِسِيِّ؛ لِأَنَّ مَرَدَّهُ إِلَيْه.

فَرَواهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنْ أَبِي الحسَنِ عَلِيِّ بنِ الحسَينِ المعرُوفِ بِـ(ابْنِ الْـمُقَيَّر)[1]، عَنْ أَبِي الْمَكَارِمِ الْمُبَارَكِ بنِ الحسَن الشَّهْرَزُورِيِّ، عنْ أَبي الحسَنِ مُحمد بنِ عَلِيٍّ الْمهتَدِي بالله، عنِ الحَافظِ أبي الحسَن عَلِيِّ بنِ عُمَرَ الدَّارَقطْنِيِّ، عنِ ابْنِ حِبَّانَ.

- وَأَمَّا «سُنَنُ الدَّارَقطْنِيِّ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى الدَّارَقطْنِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

(ح) وَرَواهُ الحَجَّارُ، عَنْ أَبِي الحسَنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحمدَ بنِ عُمَرَ الْقَطِيعِيِّ، عَنْ أَبِي المكَارِمِ المبَارَكِ بنِ حَسَن الشَّهْرَزُورِيِّ بِالإِسْنَادِ المَذْكُورِ.

- وَأَمَّا «المسْتَدْرَكُ لِلحَاكِمِ»:

فَرواهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عن ابْنِ الْمُقَيَّر، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ طَاهِرٍ الـمَيْهَني، عن أَبي بَكْرٍ أحمدَ بنِ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ الشِّيرَازِيِّ، عنِ الحَاكِمِ.

- وَأَمَّا «الحِلْيَةُ لِلحَافِظِ أَبي نُعَيْمٍ»:

فَرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنِ ابنِ اللَّبَّانِ، عنِ الحدَّادِ عَنْهُ.

- وأَمَّا «السُّنَنُ الْكُبْرَى» وَ«الصُّغْرَى» لِلبَيْهَقِيِّ:

فرَوَاهُمَا ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ مَنْصُور بنِ عبدِ المنْعِمِ الْفِرَاوِي، قَالَ: أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، أَنا مُؤَلِّفُهُمَا الحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ.

- وَأَمَّا تَصَانِيفُ الخَطِيبِ:

فَرَواهَا الدِّمْيَاطِيُّ، عنِ ابْنِ الْـمُقَيَّر، عنِ الْفَضْلِ بنِ سَهلٍ الإِسْفَراييني إِجَازَةً، عَنْ مُؤَلِّفِهَا إِجَازَةً.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ الْفِرْدَوْسِ»:

فَرَواهُ الحجَّارُ، عنْ مُحِبِّ الدِّينِ مَحْمود بنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ، عَنِ المؤَلِّفِ.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ الشِّهَابِ القُضَاعِيِّ»:

فرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي أَحْمَدَ عبدِ الوَهَّابِ بنِ عَلِيِّ بنِ سُكَيْنَة، عنِ القَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الْبَاقِي الْأَنصَارِي، عنِ الْقُضَاعِي.

---

(١) (ابْنِ الْـمُقَيَّر): يُقالُ أَنَّ أَحَدَ آبَائِهِ سَقَطَ فِي حُفْرَةٍ فِيهَا قَارٌ ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهَا.

- وأَمَّا «مُسْنَدُ أَبِي حَنيفَةَ لِلحَارِثِيِّ»:

فَرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ أَبِي الفَرَجِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ الجَوْزِيِّ، عَنِ الحَافِظِ مُحَمَّدِ بنِ نَاصِرٍ السَّلَامِي[1]، عنْ أَبِي عَمْرٍو عبدِ الوَهَّابِ بنِ الحَافِظِ أَبِي عَبدِ الله مُحَمَّد بنِ إِسْحَاقَ بنِ مَنْدَةَ الأَصْفَهَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُؤَلِّفِهِ أَبِي مُحَمَّد عبدِ الله الحَارِثِيِّ.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ أَبِي حَنِيفَةَ لابْنِ خُسْرو»:

فَرواهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ أَبِي طَاهِرٍ بَرَكات بنِ إِبْرَاهِيمَ الخُشُوعِيِّ الدِّمَشْقِيِّ، عنْ مُؤَلِّفِهِ.

- وَأَمَّا «المعْجَمُ الكَبيرُ لِلطَّبَرَانِي»:

فَرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنْ أَبِي جَعْفَرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنتِ عَبدِ الله الجُوزَدَانِيَّة، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ رَيْذَةَ الأَصبهَانِي، أَنَا الطَّبَرَانِيُّ.

- وَأَمَّا «الْمعجَمُ الأَوسَطُ» لَهُ:

فَرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عنِ الصَّيْدَلَانِيِّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحدَّادُ، أَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، أَنا الطَّبَرَانِيُّ.

- وَأَمَّا «المعجَمُ الصَّغِيرُ» لَهُ:

فَرَوَاهُ ابنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَفِيفَةَ بِنتِ أحمدَ الفَارَقَانِيَّة، قَالَتْ: أَخبرَتْنَا فَاطِمَةُ بنُ عبدِ الله الجُوزَدَانِيَّة، قالَتْ: أَخْبَرَنا مُؤَلِّفُهُ الحَافِظُ أَبُو القَاسِم سلَيْمَانَ بنِ أَحمدَ الطَّبَرَانِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.[2]

- وَأَمَّا «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لِابْنِ السُّنِّيِّ»:

فَرَوَاه ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ أَبِي الْيُمْنِ زَيْدِ بنِ الحسَنِ بنِ زَيْدٍ الْكِنْدِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، عنْ أَبِي الحسَنِ سَعْدِ الخيرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ، عنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ مُحَمَّد بنِ الحسَن بنِ الدُّونِي، بِسَمَاعِهِ مِنْ أَبِي نَصرٍ أَحمدَ بنِ الحسَيْنِ الْكَسَّارِ الدِّينَوَري، بِسَمَاعِهِ مِنْ مُؤَلِّفِهِ ابْنِ السُّنِّيِّ.

- وَأَمَّا «كِتَابُ التَّوْحِيدِ لابْنِ مَنْدَه»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنِ ابنِ الْمُقَيَّر، عنْ مُحَمَّد بنِ نَاصِر بنِ عَبدِ الرَّحمنِ أَبِي الْقَاسِمِ وَأَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الْوَهَّابِ

---

(١) (السَّلَامي): نِسْبَةً إِلَى دَارِ السَّلَامِ -بَغْدَاد-.

(٢) فيه سقط ففاطمة إنما تروي عن الطبراني بواسكة كما تقدم، فسقط شيخها (أَبُو بَكْرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ رَيْذَةَ الأَصْبَهَانِي) لابُدَّ مِنْ إلحاقِه هُنَا. فأشِيرُوا إلى إلحاقِهِ.

ابْنَيْهِ، إِجَازَةً عَنْ أَبِيهِمَا.

- وَأَمَّا «مُسْنَدُ الحَارِث بنِ محمَّد بنِ أَبي أُسَامَةَ»:

فَرَوَاهُ ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ أَبِي الْمَكَارِمِ أَحمدَ بنِ مُحَمَّد اللَّبَّانِ، عَن أَبِي عَلِيٍّ الحسَنِ بنِ أَحمدَ الحدَّاد، عَنِ الحَافِظ أَبِي نُعَيْمٍ أَحمدَ بنِ عبدِ الله الأَصْفَهَانِيِّ، ثنَا أَبُو بَكْرٍ أَحمدُ بنُ يُوسَف بنِ خَلَّادِ بنِ مَنْصُورِ بنِ أَحْمدَ النَّصِيبيِّ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الحَارِثُ بنُ مُحَمَّدَ بنِ أَبِي أُسَامَةَ دَاهِرُ التَّمِيمِيُّ.

- وَأَمَّا «كِتَابُ الشَّرِيعَةِ لِلآجُرِّيِّ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنِ الْوَجِيهِ مَنْصُورِ بنِ سُلَيْم الهَمْدَاني، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدِ ابنِ الخَازِنِ إِجَازَةً مِنْ بَغْدَاد، أَخبَرَتْنَا شُهْدَةُ إِجَازَةً، أَنَا أَبُو الحسَيْنِ أحمدُ بنُ عَبدِ القَادِرِ بنِ يُوسف، عنِ الآجُرِّيِّ إِجَازَةً.

- وَأَمَّا «شَرْحُ السُّنَّةِ» وَ«المَصَابِيحُ» وَ«مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ:

فَرَوَاهَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ فَضْلِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ النُّوقَانِي، عَنْ مُؤَلِّفِهَا مُحيي السُّنَّةِ الحُسَيْن بنِ مَسْعُودٍ الْفَرَّاء الْبَغَوِيِّ.

- وَأَمَّا «الْوَسِيطُ تَفْسِيرُ الْوَاحِدِيِّ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنِ ابنِ المقيَّر، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمد بنِ طَاهِرٍ المَيهَنِي، عَنِ المؤَلِّفِ الإِمَامِ الجَلِيلِ أَبي الحسَيْنِ عَلِيِّ بنِ أَحمدَ الْوَاحِدِيِّ.

- وَأَمَّا «قُوتُ الْقُلُوبِ»:

فَرَوَاهُ الحَجَّارُ، عنْ عَبدِ الْعَزِيزِ بنِ دُلَف، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بنُ يَحيى الْبَرْدَانِي، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّد بنُ مُحَمَّد بنِ عبدِ العزيزِ الْمهدَوِيِّ، أَنَا عُمَرُ بنُ أَبِي طَالِبٍ مُحَمَّد بن علي المكِّيِّ، أَنَا بِهِ وَالِدي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

- وَأَمَّا «غُنْيَةُ الطَّالِبِينَ»:

فَرَوَاهُ الحَجَّارُ، عَنْ أَحمدَ بنِ يَعْقُوب المارِسْتَانِيِّ، عَنْ مُؤَلِّفِهَا سَيِّدِي عَبْد الْقَادِرِ الجِيْلَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

- وَأَمَّا «جَامِعُ الْأُصُولِ»:

فَرَوَاه ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ مُؤَلِّفِهِ الْإِمَام مُحَمَّدِ بنِ الْأَثِيرِ الجَزَرِيِّ.

- وَأَمَّا «الْعُمْدَةُ» وَ«كِتَابُ اعْتِقَادِ» الشَّافِعِيِّ:

فَرَوَاهُ ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ مُؤَلِّفِهِمَا الحَافِظِ عَبدِ الْغَنِيِّ بنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ المَقْدِسِيِّ.

- وَأَمَّا «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ لِلصغَّانِيِّ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنْ مُؤَلِّفِهِ أَبِي الْفَضَائِلِ الحسَنِ بنِ مُحَمَّدٍ الصغَّانِيِّ.

- وَأَمَّا «التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ»:

فَرَوَاهُ الدِّمْيَاطِيُّ، عَنْ مُؤَلِّفِهِ الحَافِظِ زَكِيِّ الدِّينِ عَبدِ الْعَظِيمِ بنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ المُنْذِرِيِّ.

- وَأَمَّا «المخْتَارَةُ لِلحَافِظِ ضِياء الدِّينِ مُحَمَّد المقدِسِيِّ»:

فَرَوَاه ابْنُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَمِّه الْمُؤَلِّف.

وَلْيَكُنْ هذَا آخِرُ الكَلَام وَالحَمدُ لله أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

أَتَمَّ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى ذِكْرَ الأَسَانِيد المحْتَاجِ إِلَيْهَا لِلوصُولِ إِلى هذِه المصَنَّفَاتِ، فَمَنْ أَرادَ أَن يَصِلَ إِسنادَ المصَنِّفِ إِلى شَيْءٍ مِنْ هذِه المؤَلَّفَات ابْتِدَاءً مِن كِتاب «الصَّحِيح لِلْبُخَارِي»، وَانْتهاءً بِكِتَابِ «الْمُخْتَارَةِ لِلضِّيَاءِ المقْدِسِيِّ»، فَإِنَّه يرفعُهُ عَن شُيُوخِه إِلى أَحد أُولئك السَّبعَة وَهُم الْبَابِلِيُّ وَمَنْ مَعَه، ثُمَّ يرفعُ إِسنَادَ هَؤلَاء إِلى زَكَرِيَّا وَطَبقتِهِ، ثم يرفعُها إِلى الحَجَّارِ وَطَبقتِه، ثم يرفعُ أَسَانيد هذِه الطَّبقة إِلى هؤلاء المصَنِّفين.

وهٰذا مِن مَعَاني التَّخْرِيجِ الَّتي صارت عند المتأَخِّرين، فَإِن إِفرادَ إِسْناد كِتَابٍ مَا يُسَمَّى: تَخْرِيجًا لَهُ.

فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تخرِّج إِسنادَ وَلِيِّ الله الدِّهْلَوِيِّ لِلبخَارِيِّ مثلًا تَتَبَّعْتَه عَلى هذَا النَّسَقِ، فَأَسْنَدْتَهُ عَنْ شَيْخٍ لَهُ عَنْ شَيْخٍ فَوْقَهُ عَنْ شَيْخٍ فَوْقَهُ حَتَّى تَصِلَ إِلَيْهِ.

فَمَثَلًا: وليُّ الله الدِّهْلَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَرَأَ البُخَارِيَّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي طَاهِرٍ الْكُورَانِيِّ كَما ذَكَرَ، وَمَرَّ معَنا أَنَّ أَبَا طَاهِرٍ الْكُورَانِيَّ قرَأ السِّتَّةَ عَلى شَيْخِهِ حَسَن العُجَيْمِيِّ، وهذَا الْعُجَيْمِيُّ قَرَأ الْبُخَارِيَّ عَلى الثَّعَالِبِيِّ، وَالثَّعَالِبِيُّ قرَأ البخَارِي على سُلطان المَزَّاحِي، فَوصْفُكَ إِلى هٰذا السَّند إِلى هٰذه الطَّبقة فما فوْقَهَا يُسَمَّى: تخريجًا. وهذَا يحتَاج إِلى تَعَبٍ شَدِيدٍ وَفَهْمٍ إِلى هٰذا الفنِّ.

وَمِن أعظَم مَا يُعينُ فِي فَهْمِ هذَا الفَنِّ كَثْرَةُ النَّظَر في كتُبِهم مع قوَّة الحفظ، ولكنَّهُ من مُلَح العِلْم، كَما ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلا يَنْبَغِي لِطَالِبٍ في مَبَادِي أَمْرِه وَمُتَوسِّطٍ أَخْذِهِ أَنْ يُنفِقَ فِيه قُوَّته ووَقْتَهُ، بل يجعَل تِلكَ القُوَّة والإِنفَاق فِي العُلوم النَّافعة التِي تَرْجِع على الإِنْسان بِالفائِدَة، وَأَمَّا منْ تمكَّن في العِلْم، وَبرَّز فيه، وَفَتح الله عليه من هذا البَاب؛ فذلك فضْلُ الله يُؤتِيه من يشَاء.

وَهذَا آخِرُ التَّقْرِيرِ عَلى هذَا الْكِتَاب.

وبِهِ نَكُون قدْ خَتَمْنَا بِحَمْدِ الله ﷻ (**الكِتَابَ الْعَاشِر**)، وَقَطَعْنَا ثُلُثَ الطَّرِيق، وفي ذلك قُلْت في القَصِيدة

(الصَّيْفِيَّةِ):

وَهَـا نَحْـنُ بِحَمْـدِ اللهِ صِرْنَـا إِلى ثُلُـــثٍ أَلَا ثُلُـــثٌ كَثِـــيرُ

فنكُونُ قَدْ قطَعْنَا ثُلُثَ كُتُبِ الْبَرْنَامَجِ.

وَنسْأَلُ اللهَ ﷻ فيهِ حُسْنَ المسِير وَنِعْم المصِير.

وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ،

وَالحمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ،

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلى عَبْدِهِ ورَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجمعِينَ.